أنشودة التوازن فى مجلس الشيوخ

تردد بعض صحف المعارضة سجلاتها بين حين وآخر نغمة غريبة ... تكوين مجلس الشيوخ وتحاول ... أن تدخل فى أذهان الناس ... لهذا المجلس من ناحية تكوينه طبيعة خاصة لا تمت إلي إرادة الشعب ... طبيعة من شأنها أن تسمح المعارضة بأن تتحدث عن وجوب مراعاة «التوازن» بين الأحزاب الممثلة فيه ولقد ذهب البعض إلى حد القول بأن الحكومة تريد أن يكون مجلس الشيوخ مجلس وزراء آخر إلى جانب مجلس الوزراء القائم.

نظريات لا تستند إلى منطق سليم ولا إلى نص دستورى، وإذا جاز لنا أن نتحدث عن حكومة نعرف لونها وسياستها، فكل ما نستطيع قوله هو أن هذه الحكومة لا تريد ولا يمكن أن تريد شيئًا يختلف وأحكام الدستور وروحه، فهى وليدة الروح الدستورية الصحيحة وهى الحريصة على الدستور تعيش به وله. لا يجوز لها أن تريد شيئًا يتصل بتكوين هذا المجلس علي أى أساس مخالف للدستور، فالأمر فيما يتعلق بالانتخابات يتصل مباشرة بإرادة الأمة تبديها فى الاقتراع ا لعام فى أربع وخمسين دائرة لابد أن تنتهى فيها الانتخابات فى خلال الستين يومًا التى بدأت منذ يوم 7 مارس الحالى.

وفيما يتعلق بالتعيينات فعليها أن تعمل على ملء ستة وثلاثين محلًا تعتبر خالية فى نهاية يوم 7 مايو المقبل ويجب أن تصبح في يوم 8 مايو ولها شيوخها المعينون.

إذن ستكون هناك 44 دائرة تجرى فيها الانتخابات يتقدم إليها من أراد من مختلف الأحزاب والألوان ومن غير الحزبيين والكلمة الفاصلة دائمًا للأمة والحكم النهائى لها. وكل ما يطلب من الحكومة هو أن تكون الانتخابات حرة

تشمل حريتها الجميع سواء أكان المرشحون من أنصارها أو من خصومها ونحن الذين من شيعتها لا نقبل منها أن تشايع أحدًا من أنصارها وهى لن تنزل إلى هذا الدرك لأنها حكومة تحترم نفسها وتحترم الدستور. إذن لا دخل لأنشودة «الموازنة» فى هذه الناحية، ناحية الانتخابات للدوائر التى خلت بالقرعة وهى أربع وخمسون دائرة كما أشرنا.

تبقى بعد ذلك مسألة التعيين، فهل تريد المعارضة «الموازنة» فى هذا؟ الظاهر أنَّ هذا هو المقصود، فالمطلوب إذن من الحكومة أن تجامل الأحزاب المعارضة فى التعيينات فتشير بتعيين لفيف من خصومها السياسيين، تلك هى المسألة، لكن أليس الأكرم للمعارضة أن تنزل إلى ميدان الانتخابات لعلها تكتسح الدوائر جميعها خصوصًا وألسنتها تعلن صباح مساء أن الرأى العام أصبح ساخطًا على كل شىء. أليست هذه الانتخابات القادمة هى الفرصة المواتية. إنَّ المحافظين فى إنجلترا ينتهزون فرصة الانتخابات الإقليمية والبلدية ليظفروا بخصومهم فى الحكم وليدللوا على تحول الرأى العام إلى ناحيتهم والفرصة ها هى تأتى بمناسبة التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فتتركها المعارضة متذرعة بذرائع واهية ثم ترى من الكرامة لنفسها بعد هذا أن تطلب بعض مقاعد المعينين.

أظن أنَّ هذا وضع لا يقبله الأبى الكريم.

وهل يليق فى عرف الناس أن تقول المعارضة إنها مضربة عن الانتخابات لأنها لا تأتمن هذه الحكومة على إدارتها ثم ترجو هذه الحكومة بالذات فى أن تجاملها باسم «التوازن».

وهل يجوز لرجال سياسيين أن يتخلوا عن ميدان الانتخابات وهو من صميم العمل السياسى؟

إننى لا أصدق أنَّ زعماء المعارضة وراء هذا الذى تردده بعض تلك الصحف والمجلات لأننى أعتقد أن بين رجالها من لهم كرامتهم وفهمهم الدقيق للدستور فى نصه وروحه.

إنَّ الدستور يأبى هذا الوضع، فالتعيين لم يشرع لسد النقص فى الأقليات السياسية، فالأقليات السياسية مجالها الانتخابات. أما التعيين فقد شرع لسد النقص فى الكفايات وإلى كتاب المعارضة ما قاله المغفور له حسن عبدالرازق باشا فى جلسة 12 يونيه سنة 1922 صـ 26 من محاضر لجنة الدستور العامة:

«وإذا قررنا أنَّ كل سلطة مستمدة من الأمة فكان الأصل ألا تعين الحكومة فى مجلس الشيوخ أحدًا. ولكن هناك محظورًا يقوم وهو الخوف من فوات تمثيل بعض الطوائف فى المجلسين. هذه ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، وتعيين الحكومة للربع فيه كفاية وغناء».

ولعلَّ أصرح من ذلك ما ورد على لسان المغفور له عبدالحميد مصطفى باشا فى نفس الجلسة وهو:

«الغرض من وجود المعينين فى المجلس الحصول على رجال فنيين لا تهيئ لهم ظروفهم الدخول بطريق الانتخاب. هناك أقليات من ألوان مختلفة، دينية وجنسية وأيضًا أقليات كفاءة. وبالتعيين وحده يمكن أن تسد مواضع النقص فى هذا الباب من حيث تمثيل تلك الأقليات».

كما ورد على لسان المغفور له إبراهيم الهلباوى بك فى جلسة 18 أغسطس سنة 1922 ما نصه:

«لما قررنا أنَّ مجلس الشيوخ يكون من 80 عضوًا تعين الحكومة منهم ثلاثين كان لغرض خاص وهو أن الحكومة الدستورية الحائزة لثقة الأمة يصح أن يترك لها الحرية فى اختيار نواب عنها فى المجلس الشيوخ لتستعين نواب عنها فى مجلس الشيوخ لتستعين بهم على القيام بالأعمال الموكولة إليها... إلخ».

فكل ما يوجبه الدستور على الحكومة هو أن تلاحظ فى التعيينات سد النقص فى الكفايات ولا يجوز أن يطالبها أحد بسد النقص فى الأقليات الحزبية أو السياسية.

وتقدير الكفاية أمر متروك لها وحدها تشير به تحت مسئوليتها الوزارية.

والحكومة النزيهة لا تتردد فى تعيين غير حزبى أو خصم من خصومها السياسيين إذا كان ذا كفاية ممتازة معترف بها من الجميع إذا كان المجلس فى حاجة إلى تلك الكفاية بأن لم ترد إليه من طريق الانتخابات.

والحكومة الحالية لها من نزاهتها السياسية ما يجعل تصرفاتها فوق كل شبهة وكل ما هو مطلوب منها وواجب عليها هو أن تكون الانتخابات حرة يتمتع بحريتها الجميع خصومها قبل أنصارها وأن تحقق فى التعيينات الحكمة التى قصد إليها الدستور من أن يكون فى مجلس الشيوخ عدد من المعينين.

هذا هو واجب الحكومة وهو أعرف به من أولئك المتحدثين عن «التوازن» الذى أصبح اختراعًا حديثًا سمعناه قبيل الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب فقضت الأمة على أنشودته قضاءها المبرم.